RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
Liberté
Égalité
Fraternité

HCE HAUT CONSEIL À L'ÉGALITÉ ENTRE LES FEMMES ET LES HOMMES

الدبلوماسية النسائية
من شعار تحفيزي إلى حركية فعلية تصبو إلى التغيير

التقرير رقم DIPLO-44 2020-09-22 الصادر في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2020
رئيسة المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين، **بريجيت غريسي**
رئيسة لجنة **"التحديات الأوروبية والدولية"، مارتين ستورتي**
مندوبة الشؤون الدولية والمقررة، **كليا لو كاردور**
المتدربتان **كولين ريال وأنائيل شيمبرغ**

تأليف التقرير

تستعمل فرنسا منذ آذار/مارس ٢٠١٨ تعبير "الدبلوماسية النسائية" عندما تتطرّق إلى أنشطتها في مجال السياسة الخارجية، لذا وجد المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين وهو المجلس المكلّف صراحةً بمهمة تقييم الاستراتيجية الدولية للمساواة بين الجنسين للفترة الممتدة بين عامَي ٢٠١٨ و٢٠٢٢ وهي بمثابة خارطة الطريق للسياسة الخارجية الفرنسية في مجال المساواة، أنه من الضروري الاستعلام مسبقًا عن هذا المفهوم ذي الرمزية الهامة وعن دور فرنسا في تحفيزه. فهل هذا مجرد تلاعب بالألفاظ وبالتالي مسألة إعلامية وحسب أم إنه إدراك رفيع المستوى بأهمية إدراج المساواة في السياسة الخارجية الفرنسية وبالتالي تحقيق تقدّم بالغ الأهمية؟

يعرض المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين في هذا التقرير عناصر تعريف هذا المفهوم المبتكر ويستعرض للمرة الأولى وضع الدبلوماسية النسائية وفق المفهوم الفرنسي ويعطي ١٩ توصية بغية تعزيز إطار الدبلوماسية النسائية وتعزيز تنفيذها في مختلف محاور نشاطها.

الدبلوماسية النسائية, صيغة مبتكرة وإطار مفهومي حازم

انضمت فرنسا، عندما استعملت تعبير "الدبلوماسية النسائية" في عام ٢٠١٨ إلى قافلة البلدان القليلة التي تعتمد دبلوماسية نسائية أو تنتهج سياسة خارجية نسائية، على غرار السويد منذ عام ٢٠١٤ وكندا منذ عام ٢٠١٧ والمكسيك التي انضمت إليها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

لا يوجد أي نصّ معتمد دوليًا يعرّف هذا المفهوم، وإن الإشارة إلى النزعة النسائية وإدراجها في حقل السياسة الخارجية خطوة جديدة وما يزال تفسير هذا المفهوم مرنًا في الوقت الحالي ويختلف من دولة إلى أخرى.

ولم تقم فرنسا، على عكس السويد، بصياغة إطار نظري بل فضّلت اعتماد نهج عملي وقابل للتطوير. وتستعمل فرنسا مصطلح "الدبلوماسية النسائية" التحفيزي من أجل الدفاع عن حقوق المرأة في سياق دولي يشهد تراجع هذه الحقوق ولا سيّما الحقوق الجنسية والإنجابية، وذلك مراعاةً لالتزام رئيس الجمهورية بجعل المساواة بين الجنسين قضية العهد الكُبرى.

وعلى الرغم من أن الدبلوماسية النسائية الفرنسية تنطوي على طموحٍ شامل، فنطاق نشاطها ما يزال محدودًا ويتمحور بصورة رئيسة حول الدبلوماسية بمعناها الضيّق وحول المساعدة الإنمائية الرسمية، لكنه لا يشمل على عكس السويد وكندا جميع مجالات السياسة الخارجية ولا سيّما السياسة الدفاعية والأمنية والسياسة التجارية.

وتصطدم هذه الصيغة المبتكرة بمعارضة بعض الجهات الفاعلة في مجال السياسة الخارجية الفرنسية ناتجة عن استعمال مصطلح "النسائية"، لذا لا بد من تعريف هذا التعبير بدقة ومواصلة إيضاح متطلباته ومعاييره، وذلك من أجل تحقيق تأييد أكبر.

المجلس الأعلى للمساواة يصبو إلى تحقيق نهج تحوّلي ويقترح إطارًا وتعريفًا للدبلوماسية النسائية

استند المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين إلى آراء الجهات الفاعلة العاملة في مجال المؤسسات والجمعيات والبحوث وإلى التجربتين السويدية والكندية وحدد هدفَين أساسيين وهما تعزيز النزعة النسائية العالمية إزاء جميع أنماط النسبوية، سواء أكانت دينية أم ثقافية أم سياسية، وتحويل موازين القوى من خلال إلغاء النظام الذي يكرّس السلطة الأبوية. لذا فإن الدبلوماسية النسائية تتطلب اعتماد **نهج متكامل للمساواة بين الجنسين ينطبق على جميع مجالات السياسة الخارجية**، كالدبلوماسية بمعناها الضيّق، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والدفاع والأمن، والتجارة، والبيئة، والثقافة وما إلى ذلك، وعلى جميع مراحلها (الإعداد والتنفيذ والتقييم).

ويعتبر المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين أن الدبلوماسية النسائية ترتكز على **ستة مبادئ أساسية**، بما فيها المبادئ الثلاثة الأولى التي وضعتها السويد:

١- **الحقوق**: إدراج الحرية وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في صلب النشاط الخارجي،

٢- **تمثيل المرأة**: ضمان المشاركة الكاملة للمرأة (من القطاع العام ومن الحركات النسائية) في بناء الدبلوماسية النسائية وتنفيذها،

٣- **الموارد**: تعبئة موارد مستدامة ولا يُستهان بها ترتقي إلى مستوى التحديات والطموحات،

ويضيف المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين إليها المبادئ الثلاثة الآتي ذكرها:

٤- **النهج التحوّلي** الذي يرمي إلى تبديل الهيكليات غير العادلة للسلطة الأبوية على نحو مستدام وإلى إلغائها، والذي يمتدّ إلى الأجل الطويل،

٥- **تنظيم مؤسسي خاص ومستدام يضمن تنسيق السياسات المتّبعة وتحقيق اتّساقها ويتضمن نظامًا للمساءلة**،

٦- **توفير التضامن الدولي مع النساء المناضلات** من أجل حقوقهن وحرياتهن.

ويقترح المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين التعريف التالي للدبلوماسية النسائية:

"الدبلوماسية النسائية هي السياسة التي تنتهجها دولة ما تُدرج المساواة بين الجنسين، وحرية المرأة وحقوقها، والنضال من أجل إلغاء السلطة الأبوية في صلب نشاطها الخارجي في جميع أبعاده (المساعدة الإنمائية الرسمية، والدبلوماسية بمعناها الضيّق، والتجارة والاقتصاد، والثقافة، والتعليم، والتأثير، والدفاع والأمن، والمناخ والبيئة، وما إلى ذلك).

لذا تضمن الدولة المشاركة العادلة للمرأة وللحركات النسائية في البلاد وخارجها في بناء الدبلوماسية النسائية وتنفيذها، وتخصص لذلك موارد كبيرة على الأجل الطويل بغية تحقيق هذه الغاية، وتضع ضمن الدولة تنظيمًا مؤسسيًا وإداريًا خاصًا ومستدامًا يضمن اتّساق السياسات ويتضمن نظامًا للمساءلة."

تنفيذ الدبلوماسية النسائية الفرنسية بين التقدّم والمعارضة

بعد مضي عامين على اعتماد الدبلوماسية النسائية، ترافق تنفيذ هذه السياسة مع حشد جهود ضمن الدولة وإحراز تقدّم حقيقي، لكن ثمة بعض النقاط التي لا بد من تعزيزها لكي تصبح الدبلوماسية النسائية سياسة تحوّلية ومدرجة بالفعل في النظام المؤسسي الفرنسي.

- **الدفاع المعزز رغم الانتشار غير الكافي في مجالات السياسة الخارجية الفرنسية المختلفة**

تتسم الدبلوماسية النسائية بالدفاع على نحو معزز عن حقوق المرأة على المستوى المتعدد الأطراف وبتنظيم فعاليات دبلوماسية بارزة كالتنظيم المشترك لمنتدى جيل المساواة، والفعاليات المنظّمة إبّان الرئاسة الفرنسية لمجموعة الدول السبع، لكن حضورها ما يزال خافتًا في التبادلات الثنائية بين الدول وخارج إطار المناسبات والفعاليات المخصصة لها. وعلاوة على ذلك، فإن إغفال بعض المواضيع، كالحقوق الجنسية والإنجابية إبّان الرئاسة الفرنسية لمجموعة الدول السبع، يطرح بعض التساؤلات بشأن تنافس التحديات وأولويتها ضمن السياسة الخارجية الفرنسية. **ويشدد المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين على أن الدبلوماسية النسائية يمكن لها لا بل يجب لها أن تطبع أكثر وأكثر التبادلات الدبلوماسية وأن تُطبّق على مجمل السياسة الخارجية الفرنسية، بما في ذلك السياسة الدفاعية والأمنية والسياسة الاقتصادية والتجارية، رغم أنه يدرك ضرورة مراعاة مختلف المصالح الوطنية.**

- **تنظيم إداري فرنسي من شأنه أن يعزز الأساليب التي تعتمدها الدبلوماسية النسائية في الريادة والمساءلة**

إن هذه الاستراتيجية التي تتسم بنطاقها المحدود والتي لا تُلزم سوى وزارة أوروبا والشؤون الخارجية ووكالاتها التنفيذية لا يمكنها بالوضع الحالي أن تمثّل خارطة طريق للسياسة الخارجية النسائية الشاملة والتحوّلية، رغم أنها تمثّل خطوة أولى مهمة لإدراج الدبلوماسية النسائية في التنظيم الإداري الفرنسي. ويشير المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين إلى عدم مشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية في القطاع العام مشاركة متساوية. **ويستدعي إدراج الدبلوماسية النسائية في صلب النشاط الخارجي الفرنسي إشراك جميع الوزارات المعنية بالنشاط الدولي وكذلك السلطات المحلية والإقليمية، وإنشاء هيئة تنسيق خاضعة لسلطة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، فضلًا عن آلية للمساءلة لجميع المؤسسات المعنية.**

- **موارد بشرية ومالية لا تتوافق مع التحديات**

يشير المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين إلى أنه، على عكس السويد وكندا، لا يوجد في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية أي دائرة أو أي سفير أو سفيرة للسياسة الخارجية النسائية، وإلى أن الموظفين المكلّفين بمسائل المساواة بين الجنسين يؤدّون في معظم الأحيان عدّة مهام في الوقت عينه، وأن الدولة لم تخصص أي تمويل خاص للاستراتيجية الدولية الفرنسية للمساواة بين الجنسين (٢٠١٨-٢٠٢٢).

ورغم أن وثيقة السياسة الشاملة المكرّس للمساواة بين الجنسين تُظهر زيادة التمويلات المخصصة للدبلوماسية النسائية، يصعُبُ تقدير القيمة الفعلية لهذا التمويل بسبب عدم وضوح المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن المساهمات الفرنسية للمنظمات الدولية، كهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ما تزال منخفضةً مقارنة بمساهمات البلدان الأخرى.

- **بلورة الدبلوماسية النسائية بعيدًا عن الحضور النسائي**

يشير المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين إلى أن التكافؤ ما يزال معدومًا في المناصب القيادية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية وفي الوزارات ذات النشاط الدولي البارز كوزارة القوات المسلّحة ووزارة الاقتصاد والمالية والإنعاش، رغم التقدّم المحرز.

ويجب تعزيز إشراك الجمعيات النسائية الوطنية والدولية في بلورة السياسات المخصصة للمساواة بين الجنسين على الصعيد الدولي وفي تنفيذها وتقييمها.

<u>وضع الدبلوماسية النسائية المختلف باختلاف محاور النشاط</u>

يرى المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين أنه يجب إدراج الدبلوماسية النسائية في جميع ميادين السياسة الخارجية ويقترح سبلًا لتعزيز تنفيذها في مختلف محاور النشاط، بغية بلوغ الهدف التحوّلي الحقيقي.

- **جعل النهج النسائي مقومًا أساسيًا من مقومات المساعدة الإنمائية الرسمية**

إن النهج الجنساني مدرجٌ اليوم بوضوح في خطة المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية، بيد أن المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين يشير إلى أن:

  - **مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الفرنسية الجنسانية يبقى منخفضًا كثيرًا مقارنةً بمتوسط بلدان لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان**

الاقتصادي (٢٦٪ لفرنسا من ضمنها ٣٪ مخصصة بصورة أساسية إلى المساواة بين الجنسين (المؤشر ٢ الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) مقابل ٤٢٪ من ضمنها ٤٪ وفق المؤشر ٢ لمتوسط بلدان لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عامَي ٢٠١٧ و٢٠١٨). والأهداف التي وضعتها الاستراتيجية الدولية للمساواة بين الجنسين (٥٠٪ من المشاريع في المجال الجنساني بحلول عام ٢٠٢٢) تبقى هي أيضًا أدنى بكثير من الأهداف الأوروبية (٨٥٪).

- إن الأرقام التي صرّحت بها مختلف المؤسسات المكلفة بالمساعدة الإنمائية الرسمية الجنسانية (الإدارة العامة للخزينة، ووزارة أوروبا والشؤون الخارجية، والوكالة الفرنسية للتنمية) تفتقد للوضوح **ويَصعُبُ مقارنتها**.

- يجب بذل المزيد من الجهود من **أجل تعزيز الطابع التحولي الحقيقي لمشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين جودة تحديد مؤشرات المساعدة**.

ويجب إدراج الطموح الفرنسي في ما يخص الدبلوماسية الفرنسية والمساعدة الإنمائية الرسمية النسائية في قانون برمجة التنمية التضامنية ومكافحة انعدام المساواة في العالم الذي سيُصوّت عليه في خريف عام ٢٠٢٠.

- **تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن من أجل سياسة دفاعية وأمنية نسائية**

يشيد المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين باعتماد خطة الاختلاط في وزارة القوات المسلّحة في آذار/مارس ٢٠١٩، غير أنه يشير إلى استمرار وجود تحيّز جنساني لا سيّما في الثانويات والمدارس العسكرية. ويلحظ أن فرنسا تتأخر في إصدار خطة العمل الوطنية الثالثة "المرأة والسلام والأمن" وأنها لم تُدرج هذه التحديات في خارطة الطريق الخاصة بالدبلوماسية النسائية. ويعطي المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين خمس توصيات في هذا التقرير من أجل استهلال سياسة دفاعية وأمنية نسائية ولا سيّما من أجل مواصلة الجهود التي تمكّن **المرأة من الوصول إلى المناصب القيادية، وتوفير دورات تدريبية على نحو نظامي في مجال تحديات "المرأة والسلام والأمن" في المدارس العسكرية، وتعزيز وسائل مكافحة العنف والتمييز الجنساني والجنسي في صفوف القوات المسلّحة**.

- **إدراج البعد الجنساني من أجل سياسة تجارية نسائية**

لا تدرج فرنسا السياسة التجارية في حقل دبلوماسيتها النسائية، على عكس السويد وكندا. ويعطي المجلس الأعلى للمساواة بين الجنسين ثلاث توصيات في هذا التقرير من أجل إدراج البعد الجنساني في السياسة التجارية، **من خلال تحقيق التمثيل المتوازن للنساء والرجال في المجموعات التي تقود المفاوضات، ومن خلال إدراج البعد الجنساني في الاتفاقات التجارية، ومن خلال إحالة هذه التحديات إلى المحافل الاقتصادية العالمية**.